

والمعطي الداخلي؟

كثر الحديث في الاشهر الاخيرة عن خضوع الانتخابات الرئاسية اللبنانية، أي انتخابات، الى قاعدة ثابتة تفترض، نظراً الى حجم البلد وحجم جاراته، تقاطعاً بين المعطي الاقليمي والمعطي الداخلي. في هذه النظرية ولا شك مقدار كبير من الصحة وانكارها ينطوي على مفالة "سيادية" لا تمت بصلة الى الواقع ولا الى التاريخ. لكن مما لا شك فيه ايضاً ان استعمال هذه النظرية المحقة كان في معظم الاحيان استعمالاً باطلاً. اذ تحولت عند جل المعنيين مباشرة بالانتخاب، من رؤساء ونواب وطمحين، الى تبرير الانتظار. انتظار "كلمة السر" كما كان يقال قبل ان ندرک ان "شفافية" الحياة السياسية اللبنانية صارت تمييزاً خطاراً علنياً. اكثر من ذلك، ادى الاستخدام الباطل للتاريخ والجغرافيا الى خلل في القاعدة نفسها، فتضخيم وزن المعطي الاقليمي في مثل هذا المسعى التبريري ما كان يعني الا المزيد من تهميش المعطي الداخلي، وصولاً الى انتفائه.

بإزاء هذا التحول، هل ما زال يمكن القول ان الرئيس اللبناني يأتي نتيجة تقاطع مصالح اقليمي - داخلي؟ من نافل القول ان الجواب لا يأتي به الا النواب الكرام، اولئك الذين ما برحوا منذ اشهر ينظرون الى هذا التقاطع المفترض. صحيح ان مسارعة عدد من هؤلاء النواب الى التكويع، بعد ان خيل اليهم ان المعركة حسمت، لا يعننا بفيلم شديد التشويق. لكن حسناً ان نواباً آخرين يستطيعون تنكيرهم بأن نظرية التقاطع المعمول بها تفترض منهم استعادة المعطي الداخلي.

لا نقول ان اللعبة ما زالت مفتوحة على جميع الاحتمالات. وهي اصلاً لم تكن يوماً هكذا. ما نقوله، ومن دون اي سذاجة، ان اللعبة لم تنته. ليس فقط لان "التخريجة" الدستورية ستتم في مراحل عدة، وانما لأن الاداء البرلماني في كل من هذه المراحل ما زال قادراً على التأثير، فضلاً عن كونه ينيئ الناس بطعم الحكم الجديد.

وغني عن القول، هنا ايضاً من دون سذاجة، ان الاداء البرلماني الذي يأخذ في الحسبان المعطي الداخلي لا يعني تحدياً لسوريا ولا رفضاً للعلاقات المميزة معها. على العكس، يعني مثل هذا الاداء، حتى ان انطوى ظاهراً على شيء من الممانعة، قراءة جديدة للموقف السوري، لعلها توازي في جديتها القراءة السورية للوضع اللبناني. فسوريا، على ما قرأنا وسمعنا، لم تأخذ قراراً. جل ما فعلته انها عبرت عن تفضيلها، من خلال قراءة للمواقف اللبنانية. اما اذا جاءت هذه المواقف لتدفع الى قراءة جديدة، فلما لنا لا تأخذها سوريا في الاعتبار، وهي المتيقنة ان لا احد في لبنان يفكر بالعمل ضد مصالحها.

هل هذا افراط في التفاؤل؟ اذا كان السؤال يتعلق بقدره سوريا على مراجعة قراءتها، قطعاً لا. لكنه اذا كان يتعلق بقدره عدد واف من النواب الكرام على انقاذ شرف مجلسهم، فهناك بالتأكيد ما يدعو الى الشك.

سمير قصير